مرسوم رقم ٦٣٨٠

إحالة مشروع قانون معجل الى مجلس النواب يرمي الى فتح إعتماد إضافي في موازنة عام ٢٠٢٠

إنّ رئيس الجمهورية

بناءً على الدستور

بناءً على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته،

بناءً على القانون النافذ حكماً رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ (الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢٠).

بناءً على إقتراح وزير المالية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٦.

يرسم ما ياتي:

المادة الاولى: يحال الى مجلس النواب مشروع القانون المعجل الرامي الى فتح إعتماد إضافي في موازنة عام ٢٠٢٠ بقيمة /٤٥٠/ مليار ليرة (أربعماية وخمسون مليار ليرة لبنانية) المرفق ربطاً.

المادة الثانية: ان رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعبدا في ٢١ نيسان ٢٠٢٠
الامضاء : ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : حسان دياب

وزير المالية
الامضاء : غازي وزني

وزير الصحة العامة
الامضاء : حمد حسن

مشروع قانون معجل
يرمي إلى فتح اعتماد إضافي في موازنة العام ٢٠٢٠

المادة الأولى: يفتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ بقيمة /٤٥٠/ مليار ليرة لبنانية، وذلك وفقاً للتنسيب التالي:

قسم النفقات
الجزء: ١ الأول
الباب: ١٢ وزارة الصحة العامة
الفصل: ١ مديرية الصحة العامة
الوظيفة: ٧٣٢ الخدمات العامة الخاصة بالاستشفاء الخاص
البند: ١٦ نفقات مختلفة
الفقرة: ٧ نفقات استشفاء
النبذة: ١ نفقات استشفاء
نفقات استشفاء في القطاعين العام والخاص
/٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. (فقط أربعماية وخمسون مليار ليرة لبنانية).
لتسديد جزء من المستحقات المترتبة لصالح المستشفيات لغاية العام ٢٠١٩.

المادة الثانية: لا يجوز استعمال هذا الاعتماد سوى للغاية المنصوص عليها بموجب المادة الأولى من هذا القانون، وتتم جدولة الدفع بقرار من مجلس الوزراء.

المادة الثالثة: يغطى الاعتماد المفتوح بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٠ وفقاً للتنسيب التالي:

قسم الواردات
الجزء: ٢ الواردات الاستثنائية
الباب: ٥ القروض
الفصل: ٥٦ القروض الداخلية
البند: ٥٦١ سندات خزينة داخلية
الفقرة ٥٦١٠١ القروض الداخلية /٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. (فقط أربعماية وخمسون مليار ليرة لبنانية).

المادة الرابعة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

نظرا لتردي الاوضاع المعيشية والاجتماعية والضغط المتزايد الذي تواجهه وزارة الصحة لتغطية نفقات المعالجة في المستشفيات والذي أدى بالتالي الى تراكم مستحقات لصالح المستشفيات بمئات المليارات وعدم تسديد هذه المتوجبات لغاية تاريخه ،

وحيث أن التأخير في السداد قد وضع العديد من المستشفيات في وضع مالي حرج وحد من قدرتها على استكمال مهمتها كما يجب،كما ترك آثاراً شديدة على القطاع الصحي الخاص الذي يعاني من وجود المبالغ المتراكمة وغير المسددة من مختلف الجهات الضامنة،

وفي ضوء وجود اعتمادات مدورة من العام ٢٠١٩ والاعوام السابقة بحوالي ٤٣٢ مليار ليرة أنجز مشروع قرار تدويرها بعد تدقيقه وسوف يعمل على تسديدها وفق الاصول ،

وفي سبيل معالجة مسألة المتأخرات المترتبة على عاتق وزارة الصحة العامة ،

وبما أن نفقات الطبابة والاستشفاء ليست خياراً تمارسه وزارة الصحة العامة، وإنما هي نتيجة واجب مرتبط بالتزام الدولة في المحافظة على صحة مواطنيها، فبمجرد إصابة أحد المواطنين من غير المشمولين بتغطية الجهات الضامنة الأخرى بمرض تترتب النفقة على الوزارة بوصفها الراعي العام لصحة المواطنين، وحيث لا رعاية خاصة، تكون الرعاية العامة، التي تتطلب إمكانيات مالية للقيام بموجباتها.

بناءً على ما تقدم،

ومن أجل توفير الإمكانيات اللازمة لتغطية جزء من المبالغ المستحقة على وزارة الصحة العامة لصالح المستشفيات لغاية ٢٠١٩\١٢\٣١ في ما يتعلق بالمترتبات الغير مصروفة لها لتاريخه،

تم وضع مشروع القانون المعجل المرفق الرامي إلى فتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الصحة العامة لعام ٢٠٢٠ بقيمة /٤٥٠/ مليار ليرة لبنانية.

علماً أنه بإمكان مجلس الوزراء جدولة دفع المبالغ المتوجبة من أصل الاعتماد المذكور.

آملين إقراره.